

مادة ٣ - لا ينبع بدل طبيعة العمل ، الموظفون والعمال الذين يتدربون للعمل في إدارات الجهاز لأداء مأمورية وقتية أو محدودة المدة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربى الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٨٢ لسنة ١٩٦٣

بتشكيل مجلس إدارة شركة مطابع حرم الصناعية التابعة لوزارة المصيرية العامة للصناعات الكيماوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلی الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات ،

وعلی القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ،

وعلی القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣

في شأن منع بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلی الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلی القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلی القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بوزارة السد العالي ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنع بدل إقامة لموظفي الدولة وعمالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان ،

وعلی ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلی موافقة مجلس الريادة ،

قرر :

مادة ١ - يمنع بدل طبيعة عمل بواقع ١٪٠ من المرتب أو الأجر لأسماء لموظفيين والعمال المعينين والمعارين والمتدينين الذين يعملون الأقاليم في إدارات الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي .

وذلك بالإضافة إلى بدل الإقامة المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ - لا ينبع بدل طبيعة العمل ، الموظفون المعينون بمكاتب شالية العمال الموسميون .

وعل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة ؛

وعل القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ؛

وعل موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — عين السيد المهندس موسى عرفة عضوا بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

مصدر رئاسة الجمهورية في ٩ ربیع الآخر ١٢٨٢ (١٢٨٢) (١٩٦٣) أغسط

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعل المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعديل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعل موافقة مجلس الرياسة ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ؛

وعل موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — يشكل مجلس إدارة شركة مطابع حرم الصناعية التابعة للؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية على الوجه الآتي :

السيد / عبد المنعم طاهر رئيسا وعضووا متذوبا مجلس الإدارة

أعضاء	السيد / جلال صبرى ، المدير العام
	السيد / عبد الغزير عبد الحليم إبراهيم ، مدير الشفون القانونية
	ممثل عن الموظفين
	ممثل عن العمال

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

مصدر رئاسة الجمهورية في ٢٢ ربیع الأول ١٢٨٢ (١٢٨٢) (١٩٦٣) أغسط

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٦٣

بتعيين السيد المهندس موسى عرفة عضوا بمجلس إدارة

البنك الأهلي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن التنظيم

السيامي لسلطات الدولة العليا ؛